JEF/Journal of Education Faculties
Volume 18, Issue (1), 2024

مجلة كليات التربية ـ جامعة عدن
المجلد 18، العدد (1)، 2024 م

أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات المجتمع اليمنية

شعاع مهدي محسن الهدار
قسم المناهج وطرائق التدريس

الملخص: يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء الكليات، ولذا تكون مجتمع البحث من عمداء كليات المجتمع اليمنية الحكومية منها والخاصة، وقد تم جمع البيانات المتعلقة باستجاباتهم من خلال استبانة مكونة من 21 فقرة تم إعدادها من قبل الباحثة تقدم تصورات عن أسباب العزوف، منها ما يتعلق بظروف الكليات نفسها ومنها ما يرتبط بالطلبة ونظرة المجتمع بالإضافة إلى تأثير الحرب على قطاع التعليم بشكل عام. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة البحث المتمثلة في (27) عميداً.

و توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهما:

1- أظهرت نتائج البحث أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة البحث حول أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات المجتمع اليمنية هو 3.61، وهي قيمة تقع في المستوى (عال) وفقاً لمحك التقديرات المحدد في هذا البحث، مما يعني تأكيد عينة البحث على تأثير هذه الأسباب على ظاهرة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع.

2- أكدت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات عمداء كليات المجتمع الحكومية والخاصة حول أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع عند مستوى دلالة 0.05 لصالح عمداء كليات المجتمع الحكومية، مما يعني استشعار عمداء كليات المجتمع الحكومية لهذه الأسباب وتأكيدهم على أثرها بدرجة أكبر من عمداء الكليات الخاصة.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بجملة من التوصيات أهمها:

- تفعيل دور كليات المجتمع في تلبية احتياجات سوق العمل.
- تقييم وتطوير برامج كليات المجتمع.
- توعية طلبة التعليم الثانوي بأهمية كليات المجتمع لتغيير النظرة الدونية لهذا النظام من التعليم.

الكلمات المفتاحية: العزوف ـ الالتحاق ـ كليات المجتمع.

مقدمة: يلعب التعليم دوراً مهماً في حياة الدول لما له من أهمية في إعداد أهم مورد من موارد التنمية الاقتصادية، ألا وهو العنصر البشري؛ فمن خلال الإنسان المدرب والمؤهل تستطيع أي دولة تحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها، ومن ثم أدركت الدول المختلفة أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية حت وإن كان على المدى البعيد (حنفي، 2010).

وتعتبر كليات المجتمع من أهم وأبرز أنماط التعليم العالي في الوقت الحاضر ، وذلك لما يوفره من خيارات متعددة وفوائد تنموية عديدة ، وحل لمشكلات مختلفة حيث أنها تسهم في تخريج القوى العاملة الفنية المتوسطة ذات التأهيل والتدريب المتوافق مع متطلبات وخطط التنمية والتطوير في المجتمع، كما أنها تسعى إلى تقديم خدمات جليلة لأفراد المجتمع ومؤسساته مثل تقديم الدورات العلمية والتدريبية المختلفة والأنشطة الثقافية والاجتماعية المتنوعة (المطوع، 2011).

كما أن كليات المجتمع تقدم برامج شاملة وفق احتياجات المواطنين في المجتمع المحلي، وتتبع سياسة الباب المفتوح في قبول الطلاب، وتقدم فرصا تعليمية لكل من يلتحق بها مهما كان مستوى مهاراته أو تخصصه أو خبرته أو ذكائه أو عمره أو جنسه أو نوعه الاجتماعي أو الاقتصادي ، وتتجه أيضاً في برامجها نحو خدمة المجتمع، كما تعد تكلفة الدراسة فيها أقل نسبياً من تكلفة الدراسة الجامعية (الشمري، 2000).

وغالبا ما تكون كليات المجتمع السبيل الوحيد أمام أبناء المناطق الريفية والنائية في الحصول على تعليم عالٍ مهني تقني، حيث تعمل هذه الكليات على توفير المهارات والخبرات التي يتطلبها المجتمع المحلي الذي توجد فيه هذه الكليات، وبالتالي يستفيد المجتمع من جميع أبنائه بمختلف كفاءاتهم حيث إن المعهود في المناطق الريفية هو انتقال ذوي الكفاءات إلى المناطق الحضرية (Mathew Dembicki, 2006).

وبالرغم من ذلك فإن كليات المجتمع كغيرها من مؤسسات التعليم المهني والتقني لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي وذلك ما أكده (حلبي، 2012) بأن التعليم المهني والتقني لم ينل في السابق الاهتمام الكافي لأنه كان مرتبطاً- غالباً- بفكرة الفشل الدراسي، وبأنه لا يؤمن المستوى الاجتماعي والدخل المادي المرغوبين وقد يكون التعليم المهني والتقني من الفروع التي نالت القسط الأقل من اهتمامات الحكومات المحلية، والمؤسسات والمنظمات الدولية، ولم يشعر المخططون بشكل عام بأهمية هذا النوع من التعليم إلا مؤخراً.

وترى علوان (2001) أن المجتمع لا يزال يعاني من قلة الإقبال على التعليم المهني والتقني حيث يفضل الطلبة التعليم الأكاديمي على التعليم المهني، ويضيف بأن قبول الطلبة ذوي المعدلات المتدنية في التعليم المهني والتقني ، ونظرة المجتمع الدونية للتعليم الفني والمهني ، وقلة توافر التخصصات الفنية الموائمة لمتطلبات سوق العمل، ومحدودية العلاقة بين المعاهد والمؤسسات الفنية والمهنية والجامعات أدى إلى عزوف الطبة عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني، إذ تلعب القيم الاجتماعية والثقافية دوراً كبيراً في توجهات الفرد نحو مهنة المستقبل ، وأصبح من الضروري أن تكون هناك مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تسهم في تعزيز قيمة العمل وقبوله وانعكاساته الإيجابية على الفرد والمجتمع.

مشكلة البحث: يواجه نظام التعليم الفني والمهني- والذي تعد كليات المجتمع جزءاً منه- العديد من التحديات والمشاكل أهمها بحسب (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012): عدم ربط مخرجات التعليم الفني والمهني بمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى ضعف التجهيزات والورش والمعامل وتقادمها، والتوسع الكمي في المباني التعليمية دون وجود خطط موازية لإعداد المناهج والبرامج وتأهيل الكادر البشري لإدارة تلك المنشآت، ومن خلال عمل الباحثة كرئيسة لوحدة تطوير المناهج والبرامج بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع، فقد لاحظت تراجعاً في نسبة التحاق الطلبة بكليات المجتمع، ومن هنا فقد سعت الباحثة للتعرف على أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع، والتي قد يرتبط بعضها بالتحديات والمشاكل آنفة الذكر، وقامت ببلورة مشكلة البحث في السؤال الاتي:

ما أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء الكليات اليمنية؟

أسئلة البحث:

1- ما هي أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء الكليات اليمنية ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عمداء الكليات الحكومية وعمداء الكليات الخاصة؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث للتعرف على الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء الكليات اليمنية.

أهمية البحث: يمكن تحديد أهمية البحث الحالي في الآتي:

1. يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو كليات المجتمع، ومواجهة أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بها.
2. يعد هذا البحث أول بحث- على حد علم الباحثة- يتناول أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع.
3. قد يفتح هذا البحث الباب لمزيد من الدراسات والبحوث حول التحديات التي تواجه كليات المجتمع وسبل التغلب عليها.

حدود البحث: سوف يقتصر البحث على الحدود الآتية:

الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2024/2023

الحدود المكانية : كليات المجتمع اليمنية

الحدود البشرية: عمداء كليات المجتمع اليمنية.

مصطلحات البحث:

العزوف: يعرف العزوف في المعجم الوسيط بأنه الانصراف عن الشيء والزهد فيه (مصطفى وآخرون، 1972).

وتعرف الباحثة العزوف إجرائياً بأنه انصراف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع اليمنية الحكومية منها والخاصة.

كليات المجتمع: تعرف بأنها "مؤسسات أنشأت بموجب قرار جمهوري وقانون خاص بها لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة، وتتمتع كليات المجتمع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ومدة الدراسة فيها لا تقل عن ثلاث سنوات أو ما يعادلها وتمنح درجة الدبلوم العالي التقني بعد الثانوية العامة (قانون كليات المجتمع، 1996).

وتعرف الباحثة كليات المجتمع إجرائيا بأنها مؤسسات تعليمية من مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني، تلي المرحلة الثانوية، وتقدم برامج بدرجة دبلوم تقني.

الإطار النظري: تعد كليات المجتمع من المؤسسات التعليمية الرائدة، ولعل من أهم مبررات انتشارها وزيادة الإقبال عليها انه تحتوي على برامج تتميز بالشمول والمرونة وتتلازم مع حاجات الأفراد وخطط التنمية.

وتمثل كليات المجتمع حلقة هامة في مجال التعليم العالي، حيث تهدف إلى خلق جيل يتمتع بقدرات تأهيلية تطبيقية عالية تسهم في سد احتياجات السوق والتنمية من الكوادر المتوسطة ذات الكفاءة العالية.

كما تقوم كليات المجتمع بسد الفجوة بين التعليم المهني الثانوي والتعليم العالي الجامعي النظري، وهي فجوة كبيرة يعاني منها سوق العمل الذي بحاجة إلى الكوادر التقنية المتوسطة ، وبهذا نرى أن كليات المجتمع تشكل حلقة وصل بين المهارات المهنية الدنيا والكوادر الجامعية التي تتميز بالطابع التخطيطي الإشرافي التي لا يحتاجها سوق العمل بشكل كبير ودائم مقارنة مع الكفاءات المتوسطة.

وتعتبر كليات المجتمع المؤشر الذي يقيس احتياجات المجتمع المحلي من القوى العاملة، حيث تعمل على إعداد الطلاب مهنياً، وتحقيق المصالح المحلية والعامة للمستهلكين وأصحاب العمل، فالعديد من الشركات لاسيما في الريف الأمريكي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة المدربة محلياً ومن ثم فإنه لا يكون الهدف من وراء التحالفات بين الشركات المحلية وكليات المجتمع خدمة المجتمع المحلي وخدمة هذه الشركات فقط وإنما تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها كليات المجتمع (Kasper, 2002).

نشأة كليات المجتمع: ارتبطت نشأة كليات المجتمع بتزايد أعداد الخريجين من المدارس الثانوية وعدم قدرة الجامعات على استيعاب هذه الأعداد، بالإضافة إلى تعقد الحياة في المجتمع الصناعي والأمريكي بحيث لم يعد خريج المدرسة الثانوية قادرا على إتقان مهارات العمل في كل الحياة المتطورة تكنولوجيا. وهذا ما دعا المربين إلى البحث عن مؤسسات تعليمية توفر تعليما متوسطا لمختلف أبناء المجتمع وهكذا نشأت كليات الشعب لتقدم برامج دراسية على مدى سنتين دراسيتين بعد المرحلة الثانوية، وفي سنة 1896 بدأت كليات الشعب ترتبط بالمدرسة الثانوية بحيث يكمل طالب المرحلة الثانوية دراسة سنتين إضافيتين في مدرسته (جردات وآخرون،1983).

ووفقا للهدار (2010) بدأت بعض الدول العربية بنظام يوازي كليات المجتمع، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يسمى هذا النوع من الكليات بكليات التقنية العليا. وقد أنشئت هذه الكليات عام 1988 لتنمية وتطوير مهارات وكفاءات المواطنين لمرحلة ما بعد الثانوية، وتأهيلهم لسد العجز في الكوادر المتخصصة.

يوجد حاليا في الإمارات 8 كليات تقنية، ويتم التركيز على الجانب التطبيقي فيها مضافا إليه بعض الدراسة النظرية. تتراوح مدة الدراسة في كليات التقنية العليا بين سنتين و أربع سنوات حسب البرنامج المختار، وهي تؤهل الطالب للحصول على شهادة الانجاز أو الدبلوم العالي. ويختار بعض الخريجين متابعة دراستهم العليا في الجامعات.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية قررت الحكومة الأردنية عام 1980 تحويل معاهد إعداد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع بعد تطويرها، وقد تجاوز عدد هذه الكليات الأربعين كلية. تهدف اغلب هذه الكليات إلى تلبية حاجة القطاع الخاص من مختلف التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، وتقدم عشرات التخصصات الإدارية والمكتبية والتخصصات الطبية المساعدة والتخصصات التقنية والهندسية والتخصصات الزراعية، وبعض تخصصات العلوم الإنسانية بالإضافة إلى العديد من المهن. وتشرف على كليات المجتمع الأردنية جامعة البلقاء التطبيقية التي أنشئت عام 1996.

أما عن تجربة المملكة العربية السعودية فتندرج هذه المؤسسات تحت مسميات كليات التقنية وكليات المجتمع. أنشئت أولى كليات التقنية المتوسطة عام 1982 وهي تقدم برامج متنوعة في الإدارة والمحاسبة والحاسب الآلي وبعض التخصصات التقنية. ويبلغ عدد هذه الكليات حاليا 13 كلية. وفي السنوات الأخيرة تم إنشاء أربع كليات مجتمع في إطار الجامعات بما تعنيه من تنوع في التخصصات الجامعية في أربع مدن سعودية، ويخطط لافتتاح العديد من كليات المجتمع في مدن المملكة الأخرى (الهدار، 2010).

وفي اليمن جاء الاهتمام بمشروع كليات المجتمع مع مطلع القرن الواحد والعشرين، والذي تم استناداً إلى القانون رقم (5) لسنة 1996الذي صدر كمرجعية قانونية لنظام كليات المجتمع، وبموجب القرار الجمهوري رقم (193) لسنة 1998، ليدشن نظاماً تعليمياً حديثاً في الجمهورية اليمنية، يستند إلى فلسفة ارتباط التعليم لما بعد الثانوية باحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، حيث تعمل كليات المجتمع على رفد سوق العمل والتنمية بالكوادر المتوسطة والمؤهلة، من خلال برامج تعليمية متنوعة.

أهداف كليات المجتمع: تهدف كليات المجتمع إلى إعداد الفرد لمهنة في المجتمع قائمة أو منظورة بالإضافة إلى إعداده العام أي تكوينه التكوين النفسي والاجتماعي الذي يضمن مشاركته الفاعلة في المجتمع بكل طاقته. وقد يترجم هذا الهدف لكليات المجتمع كما يرى الشيخ (الشيخ وآخرون،1983) إلى جملة من السمات الشخصية أو القدرات والمهارات (أنماط من التفكير والسلوك ومهارات في العمل)، من أهمها:

1. اكتساب الطالب لخريطة مفاهيمية واسعة هي أداته في إدراك الظواهر والحوادث في بيئته الواسعة وفهمها وتفسيرها.
2. اكتساب الطالب لأساسيات حقل المهنة التي يختص فيها بحيث تكون ممارسته للمهنة ممارسة مستنيرة بالمعرفة السليمة والتطبيق الناجح.
3. اكتساب الطالب للمهارات والاتجاهات التي تمكنه من ممارسة المهنة بنجاح أولي، والانغماس فيها وتعلم مهارات جديدة بمقتضى ما يتطلبه التقلب في سوق الاستخدام والتطور التكنولوجي.

وظائف كليات المجتمع: إن ارتباط كليات المجتمع باحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل فيه، جعل وظائفها وبرامجها تتوسع لتشمل جميع فئات المجتمع، من إعداد الكوادر المتوسطة المطلوبة لسوق العمل وحتى تقديم خدمات التعليم المستمر، والتوجيه الأكاديمي والمهني لمن يحتاج لذلك، وقد أشار العديد من الباحثين والكتاب، بوج وهيلوي ومونرو وثورنتون إلى الوظائف التي تقوم كليات المجتمع بتنفيذها وهي كما يلي: (بوبشيت، 1996)

- وظيفة التعليم الانتقالي إلى الكليات الجامعية.
- وظيفة التدريب المهني الختامي.
- وظيفة تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- وظيفة الإرشاد والتوجيه.
- وظيفة التعليم التطويري.

- وظيفة التربية العامة والوطنية.
- وظيفة خدمة المجتمع

مهام كليات المجتمع: كليات المجتمع ليست مؤسسات جامدة، ومن ثم فإن مهامها ليست جامدة أيضا، وإنما تتغير مع مرور الوقت تبعاً لمتطلبات المجتمع المتغيرة، وبالتالي فإن المهام التي كانت مهمة في وقت من الأوقات قد لا تكون بالضرورة مهمة في وقت آخر، والدليل على ذلك أن كليات المجتمع في بداية ظهورها عام ١٩٠١م، كانت مهمتها تتمثل في تنمية القوى العاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ثلاثينيات القرن الماضي أصبحت مهمتها توفير تعليم الكبار، وتحقيق الخدمات المجتمعية، ويرجع السبب في تغير مهمة كليات المجتمع إلى مجموعة من القوى التي لها دور كبير في تشكيل مهمة هذه الكليات، وهذه القوى تتمثل في: قطاع الأعمال والطلب على العمالة، بالإضافة إلى التغيرات المجتمعية الخارجية التي لها دور كبير في تشكيل مهمة الكلية وتعاظم دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فبالتالي تركز مهمة كليات المجتمع على التعليم المهني لتقابل جانب الطلب على العمالة من خلال تزويد الطلاب بالمهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل، بالإضافة إلى دور العلماء واحتياجات المجتمع المحلي في تحديد مهمة كليات المجتمع (Dougherty &Townsend, 2006).

ومع ذلك يمكن تحديد المهام الأساسية لكليات المجتمع فيما يلي: (Franco, 2009)

- تطوير برامج قوية تعمل على تقديم فرص تعليمية متكافئة للطلاب.
- إعداد الطلاب لوظائف القرن الحادي والعشرين.
- إعداد الطلاب للعمل على تحقيق الديمقراطية.

دراسات سابقة:

دراسة العبسي (2017): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل وخريجي كليات المجتمع، وإعداد تصور مقترح لمواءمة مخرجات كلية المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت على عينة بلغت (885)، وتوصلت نتائجها إلى أن واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل كانت ضعيفة، وبينت النتائج وجود ضعف في الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ووضع مناهج الكليات، كما أن كليات المجتمع لا تحرص على متابعة خريجيها، وهناك ضعف مواكبة المناهج لمتطلبات سوق العمل، كما أن برامج كليات المجتمع لا تتسم بالمرونة لكي تتواءم مع احتياجات سوق العمل وتلبيها.

دراسة الزبيري (2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مواءمة التخصصات العلمية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أرباب العمل والخريجين، وتقييم المهارات المكتسبة من وجهة نظر الخريجين، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك رضا عام من أرباب العمل عن المهارات المكتسبة لخريجي كليات المجتمع، وبينت النتائج أن التخصصات الدراسية التي تقدمها كليات المجتمع متوائمة مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أرباب العمل، والخريجين أنفسهم.

دراسة الغامدي (2018): وتتمثل أهمية الدراسة في تجربة البرامج الانتقالية في كليات المجتمع كإجراء جوهري لزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات، والتوسع في الدراسات العليا وإجراء البحوث. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (863) طالبة. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك 18 مشكلة تعاني منها طالبات البرامج الانتقالية، يتمثل أهمها في قلة المساحات الخارجية في مبنى الكلية، وعدم توافر عدة شعب مطروحة لنفس المقر ر في أوقات مختلفة، وعدم وجود أماكن لقضاء وقت الفراغ بين المحاضرات، وعدم توضيح أسماء أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود مكافأة

مالية للطالبات. وقد أوصت الدراسة بتوفير مبانٍ للكلية، وتخصيص مكافأة مالية لطالبات البرامج الانتقالية أسوة بزميلاتهن من طالبات الجامعة، وتوفير الكفاءات المناسبة والمؤهلة من أعضاء هيئة التدريس، وتزويد الأعضاء الحاليين بالمهارات اللازمة.

دراسة الحبيب (2004): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السمات الاجتماعية والنفسية والأكاديمية لطلاب كليات المجتمع، والتعرف على دور هذه الكليات في مساعدة الطلاب على تحقيق أهدافهم التعليمية، ثم الوصول إلى توصيات تسهم في زيادة فاعلية كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وقد توصل الباحث إلى أن المقومات الأساسية لنجاح كليات المجتمع في تحقيق أهداف الطلاب التعليمية هي:

(الالتزام بسياسة الباب المفتوح، قيام الكليات بالوظيفتين التحويلية والمهنية، توفير مقررات تطويرية وخدمات إرشادية شاملة، ودعم مالي، واستخدام أساليب تدريس فعالة، وتطوير إجراءات لجمع معلومات متكاملة).

دراسة عبد الحي (2008): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات تطبيق نظام كليات المجتمع في مصر من خلال تحديد أوجه الاستفادة من خبرات كليات المجتمع في بعض الدول العربية والأجنبية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين كليات المجتمع والمعاهد الفنية في مصر، ثم تحديد الضرورات الداعية لتطبيق نظام كليات المجتمع في مصر، ومتطلبات تحويل المعاهد الفنية المتوسطة إلى كليات المجتمع، ثم وضع تصور مقترح لتطبيق نظام كليات المجتمع في مصر في ضوء خبرات بعض الدول العربية والأجنبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كليات المجتمع من النظم التعليمية التي تتميز بتلبية الاحتياجات المحلية لسوق العمل في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى وجود بعض أوجه التشابه بين المعاهد الفنية المتوسطة وكليات المجتمع، كما حددت الدراسة متطلبات تحويل المعاهد المتوسطة لكليات المجتمع.

دراسة Bailey (2009): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر برامج العمل القائم على التعلم كما يراها الطلاب وأرباب العمل المشاركين في العمل القائم على التعلم في كليات المجتمع الريفية بولاية ميسيسيبي.

ولقد أكدت الدراسة على دور كليات المجتمع في تزويد طلابها بالمهارات التكنولوجية اللازمة في بيئة العمل، بالإضافة إلى أهمية استخدام مهارات الرياضيات، ودور كليات المجتمع في ربط برامج الدراسة الأكاديمية بخبرات العمل الحقيقية مما يعمل على زيادة اهتمامات الطلاب الدراسية، كما أكدت على أهمية المهارات المختلفة كمهارات الاتصال الفعالة والمهارات الأخلاقية، وغيرها بالنسبة لقدرة الموظف على القيام بأعماله بكفاءة وفعالية.

دراسة Hanson (2008): هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على كيفية قيام خريجي كليات المجتمع في مجال الأعمال التجارية بتطبيق المعرفة التي اكتسبوها بالكلية على الوظيفة أو المهنة التي يعملون بها.

ولقد توصلت الدراسة من خلال المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث مع الطلاب، وتحليل مضمون المحتوى للمقررات الدراسية، ووثائق الوصف الوظيفي للخريجين إلى وجود بعض المؤثرات الإيجابية التي تؤثر على قدرة الطلاب على تطبيق المعرفة في مجال عملهم، هذه المؤثرات الإيجابية تتمثل في : مشاركة الطلاب في اختيار الأنشطة الدراسية، وتركيز بعض الأنشطة على بناء فريق العمل داخل الفصل لإنجاز مهمة معينة، وقيام الطلاب ببعض أنشطة المحاكاة للأعمال الحقيقية مما يسمح للطالب باختبار محتوى المقرر الدراسي عبر بيئة المحاكاة من خلال ممارسة المهارات والمعارف التي حصلوا عليها داخل الفصل، بالإضافة إلى تأثير المشاركة الصفية للطلاب على مستواهم عن طريق إتاحة الفرصة لتبادل الآراء بينهم، والتأكيد على الدور الإيجابي للمرشد (المعلم).

مناقشة الدراسات السابقة

الهدف: رغم أن جميع الدراسات التي تم استعراضها قد تناولت موضوع كليات المجتمع إلا انها قد اختلفت في أهدافها، فمنها ماتناول واقع كليات المجتمع، ومنها ما تناولت متطلبات تطبيق نظام كليات المجتمع، بينما هدفت إحدى الدراسات إلى

التعرف على السمات الاجتماعية والنفسية والأكاديمية لطلاب كليات المجتمع، والتعرف على دور هذه الكليات في مساعدة الطلاب على تحقيق أهدافهم التعليمية، كما تناولت دراسة أخرى مدى مواءمة التخصصات العلمية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل.

أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى التعرف على أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات المجتمع اليمنية.

منهج البحث: اتفقت جميع الدراسات بما فيها الدراسة الحالية على اختيار المنهج الوصفي منهجاً للبحث.

نتائج الدراسات: نظراً لاختلاف أهداف الدراسات السابقة، فقد اختلفت نتائج هذه الدراسات، ولكنها عكست جميعها أهمية كليات المجتمع، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التعليمية للطلبة، وكذا تلبية متطلبات سوق العمل.

إجراءات البحث:

منهجية البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات. كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها(عميرة، 1981).

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث محل الدراسة من عمداء كليات المجتمع الحكومية والخاصة.

عينة البحث: يشير عبيدات وآخرون (2001) إن الأهداف التي يضعها الباحث لبحثه، والإجراءات التي سيستخدمها ستحدد طبيعة العينة التي سيختارها، هل سيأخذ عينة واسعة وممثلة أم عينة محددة؟ هل سيطبق دراسته على كل الأفراد أم سيختار قسما منهم فقط؟

وفي البحث الحالي استخدمت الباحثة العينة الحصرية (مجتمع البحث) ، وبالرغم من توزيع أداة البحث على كامل مجتمع البحث، بلغ عدد الاستبانات التي أمكن استرجاعها والمستكملة للبيانات 27 استبانة.

جدول (1) توزيع عينة البحث

عمداء كليات المجتمع	العدد	النسبة
عمداء كليات المجتمع الحكومية	10	%37
عمداء كليات المجتمع الخاصة	17	%63
الإجمالي	27	%100

بناء أداة البحث: لكون الباحثة استخدمت المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، فبالتالي سيستخدم الاستبيان أداة لجمع البيانات كونه أحد أكثر أدوات البحث العلمي شيوعاً في الدراسات المسحية.

والاستبيان هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف، أو الأهداف، التي يسعى إليها الباحث، وذلك في ضوء موضوع البحث والمشكلة التي اختارها (قنديلجي،2008).

ولبناء فقرات الاستبيان حول أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات المجتمع اليمنية، تم استخلاص قائمة الفقرات من خلال اطلاع الباحثة على عدد من البحوث والدراسات التي تناولت أهم المشكلات التي تواجه كليات المجتمع وخريجيها.

صدق وثبات أداة البحث:

1- صدق أداة البحث:

صدق المحكمين: تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين المتخصصين، حيث طلبت الباحثة من المحكمين إبداء الرأي حول سلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبانة، ومدى انتماءها لموضوع وهدف الاستبانة، وقد أرفقت بكل قائمة خطاب للمحكم، يشرح الهدف من البحث.

الصدق الداخلي: تم احتساب الصدق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل ألفاكرونباخ (Alpha Cronbach)، وكانت قيمته 0.918.

2- ثبات أداة البحث: تم التحقق من ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وكانت النتائج التي تم التوصل إليها كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2) قيم معامل الثبات لأداة البحث باستخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ

عدد الفقرات	معامل الثبات
21	0.842

أكدت نتائج الجدول (2) عن تمتع أداة البحث بقيمة عالية لمعامل الثبات بحسب ما هو متعارف عليه في أدبيات البحوث التربوية (>0.65) .

3- محك تفسير النتائج: تم استخدام المحك المبين في الجدول الآتي للحكم على مدى تأثير هذه الأسباب (فقرات الاستبانة) على ظاهرة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع.

جدول (3)

الفئة	مستوى تطبيق المعيار
1 – 1.80	منخفض جداً
1.81 – 2.60	منخفض
2.61 – 3.40	متوسط
3.41 – 4.20	عال
4.21 – 5	عال جداً

4- الأساليب الإحصائية: استعانت الباحثة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، وقد انحصرت في المقاييس الآتية:

1. المتوسطات الحسابية.
2. الانحرافات المعيارية.
4. معادلة ألفا كرونباخ لاستخراج ثبات الأداة.
5. اختبار T-test.

نتائج البحث ومناقشتها: فيما يتعلق بالسؤال الأول: ما أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع من وجهة نظر عمداء كليات المجتمع اليمنية؟ كانت النتائج بشكل عام كالآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة

الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الوزن المئوي	درجة السبب
1	عدم مراعاة كليات المجتمع وضع برامج وتخصصات تتناسب مع احتياجات سوق العمل	2.67	1.31	16	53.4	متوسط
2	الجهل بماهية ومفهوم كليات المجتمع	3.67	1.44	10	73.4	عال
3	ضعف اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني بكليات المجتمع	3.67	1.28	10	73.4	عال
4	عدم وجود إدارة لمتابعة شؤون الخريجين في كليات المجتمع	3	1.28	15	60	متوسط
5	عدم وجود تخصصات كافية في كليات المجتمع	2.59	1.45	17	51.8	منخفض
6	اتجاه الطلبة ذوي المعدلات المتدنية فقط إلى كليات المجتمع	3.41	1.25	11	68.2	عال
7	قلة فرص العمل المتاحة لخريجي كليات المجتمع	3	1.05	15	60	متوسط
8	ضعف الإرشاد والتوجيه لطلاب المرحلة الثانوية بأهمية كليات المجتمع	4.26	1.14	4	85.2	عال جدا

9	عدم تشجيع الأسرة والمجتمع للطلبة على الالتحاق بكليات المجتمع	4	0.98	6	80	عال
10	نظرة المجتمع الدونية لكليات المجتمع	3.93	1.05	7	78.6	عال
11	عدم تلبية كليات المجتمع لاحتياجات سوق العمل	2.67	1.19	16	53.4	متوسط
12	غياب البعثات والمنح المجانية لخريجي كليات المجتمع	4.37	1.06	3	87.4	عال جدا
13	شعور خريجي كليات المجتمع بالحرج والنقص مقارنة مع زملائهم خريجي الجامعات	3.85	1.33	8	77	عال
14	غموض المستقبل المهني لخريجي كليات المجتمع	3.30	1.27	12	66	متوسط
15	تدني المردود المادي لخريجي كليات المجتمع	3.22	1.07	13	64.4	متوسط
16	عدم السماح لخريجي كليات المجتمع بمواصلة التعليم لمراحل أعلى بالجامعات	4.70	0.76	1	94	عال جدا
17	تأثير تداعيات الحرب على الالتحاق بكليات المجتمع وبالتعليم الجامعي بشكل عام	4	1.25	6	80	عال
18	عدم إتاحة الفرص لأرباب سوق العمل في المشاركة في تطوير مناهج كليات المجتمع	3.74	1.26	9	74.8	عال
19	عدم حصول الطلبة على التدريب الكافي في الجانب العملي	3.11	1.29	14	62.2	متوسط
20	عدم وجود شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال	4.22	1.03	5	84.4	عال جدا
21	عدم كفاية الدعم المالي للنهوض بكليات المجتمع	4.48	0.92	2	89.6	عال جدا
	الاستبانة ككل	3.61	1.13	-	72.2	عال

تشير بيانات الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية الخاصة بالفقرات كافة تفاوتت بين منخفض ومتوسط وعال وعال جداً وفق المستويات المحددة في هذا البحث، بينما حصلت الاستبانة ككل على متوسط حسابي (3.61) وهي قيمة تقع في المستوى عال والمحدد في هذا البحث ب 3.41-4.20، وهذا يعكس تأكيد عينة البحث على تأثير هذه الأسباب على ظاهرة عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع.

ففي المستوى المنخفض والمحدد في هذا البحث ب (1.81-2.60) جاءت فقرة واحدة فقط وهي الفقرة الخامسة والتي تنص على عدم وجود تخصصات كافية في كليات المجتمع، وهذا يؤكد على وجود تخصصات كافية في كليات المجتمع وان هذه الفقرة لا تعد سبباً من أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع.

وفي المستوى المتوسط والمحدد في هذ البحث ب (2.61-3.40) جاءت الفقرات 1، 4، 7، 11، 14، 15، 19 والتي تنص على (عدم مراعاة كليات المجتمع وضع برامج وتخصصات تتناسب مع احتياجات سوق العمل، عدم وجود إدارة لمتابعة شؤون الخريجين في كليات المجتمع، قلة فرص العمل المتاحة لخريجي كليات المجتمع، عدم تلبية كليات المجتمع لاحتياجات سوق العمل، غموض المستقبل المهني لخريجي كليات المجتمع، تدني المردود المادي لخريجي كليات المجتمع، عدم حصول الطلبة على التدريب الكافي في الجانب العملي)، وهذا يوضح أن هذه الفقرات هي من أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع، وإن لم تكن من الأسباب الرئيسية لذلك، وهذا يؤكد على ضرورة أن تراعي برامج كليات المجتمع احتياجات سوق العمل، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال استطلاع آراء أرباب العمل، وتفعيل دور إدارة شؤون الخريجين لمتابعة ما إذا كان هناك استيعاب لخريجي كليات المجتمع في سوق العمل، وما إذا كانت تخصصاتهم تتناسب مع المستجدات في سوق العمل، كما يمكن أن يشرك ممثلين من سوق العمل في عملية تطوير برامج كليات المجتمع.

أما بالنسبة للمستوى عال والمحدد في هذا البحث ب (3.41-4.20) جاءت الفقرات 2، 3، 6، 9، 10، 13، 17، 18 والتي تنص على (الجهل بماهية ومفهوم كليات المجتمع، ضعف اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني بكليات المجتمع، اتجاه الطلبة ذوي المعدلات المتدنية فقط إلى كليات المجتمع، عدم تشجيع الأسرة والمجتمع للطلبة على الالتحاق بكليات المجتمع، نظرة المجتمع الدونية لكليات المجتمع، شعور خريجي كليات المجتمع بالحرج والنقص مقارنة

مع زملائهم خريجي الجامعات، تأثير تداعيات الحرب على الالتحاق بكليات المجتمع وبالتعليم الجامعي بشكل عام، عدم إتاحة الفرص لأرباب سوق العمل في المشاركة في تطوير مناهج كليات المجتمع) وهذا يؤكد أن هذه الفقرات تعد من الأسباب الرئيسية لعزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع، ونجد أن عدداً منها تأتي كنتيجة لضعف التوجيه والإرشاد حول أهمية هذا النوع من التعليم ومميزاته، كما تؤكد هذه النتيجة على الحاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني لهذا النوع من التعليم، وتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير برامجه من خلال دراسات وورش عمل يشرك فيها ذوي الاختصاص وممثلين من المجتمع المحلي وأرباب سوق العمل.

وبالنسبة للمستوى عال جداً والمحدد في هذا البحث ب (4.21-5) جاءت الفقرات 8، 12، 16، 20، 21 والتي تنص على (ضعف الإرشاد والتوجيه لطلاب المرحلة الثانوية بأهمية كليات المجتمع، غياب البعثات والمنح المجانية لخريجي كليات المجتمع، عدم السماح لخريجي كليات المجتمع بمواصلة التعليم لمراحل أعلى بالجامعات، عدم وجود شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال، عدم كفاية الدعم المالي للنهوض بكليات المجتمع)، وهذا يؤكد أن هذه الفقرات هي أهم أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع، وذلك يؤكد على أهمية وضع آلية تسمح للراغبين من خريجي كليات المجتمع بمواصلة دراساتهم لمستويات جامعية أعلى، كما تؤكد على ضرورة أن يحظى خريجي كليات المجتمع بنسبة من المنح التي تقدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني.

فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثاني: وللإجابة عن السؤال الثاني في البحث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عمداء كليات المجتمع الحكومية والخاصة عند مستوى دلالة (0.05) ؟ استخدمت الباحثة اختبار T-test ، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (5)

عمداء كليات المجتمع	المتوسط المئوي	الانحراف المعياري	DF	T	قيمة SIG
عمداء كليات المجتمع الحكومية	3.70	0.25	25	5.54	0.02
عمداء كليات المجتمع الخاصة	2.81	0.47			

تشير بيانات الجدول (5) إلى وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات عمداء كليات المجتمع الحكومية والخاصة حول أسباب عزوف الطلبة عن الالتحاق بكليات المجتمع عند مستوى دلالة 0.05 لكون قيمة مستوى الدلالة (0.02) أقل من مستوى الدلالة (0.05) المعتمدة في الدراسة وقيمة (t) المحسوبة وهي (5.54) أكبر من قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 25 وهي (2.06)، وكانت لصالح عمداء كليات المجتمع الحكومية بفارق قدره (0.89) كونه أكبر متوسط حسابي، وهذا قد يعزا إلى ضعف الإمكانات المتاحة لكليات المجتمع الحكومية، وغياب الاهتمام الكافي بهذا النوع من التعليم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني.

التوصيات:

- تفعيل دور كليات المجتمع في تلبية احتياجات سوق العمل.
- تقييم وتطوير برامج كليات المجتمع.
- توطيد العلاقة بين كليات المجتمع ومؤسسات المجتمع المحلي.
- السماح للراغبين من خريجي كليات المجتمع بمواصلة تعليمهم لمراحل أعلى بالجامعات من خلال نظام تجسير يتناسب مع مؤهلاتهم.
- توعية طلبة التعليم الثانوي بأهمية كليات المجتمع لتغيير النظرة الدونية لهذا النظام من التعليم.

- اعتماد استراتيجية وطنية لاستيعاب خريجي كليات المجتمع في القطاع الحكومي والقطاع الخاص براتب يتناسب مع متطلبات الحياة.
- زيادة المخصصات الحكومية الخاصة بكليات المجتمع، بما يسمح لها بتطوير برامجها وفتح تخصصات جديدة تلبي احتياجات سوق العمل.

المقترحات :

- إجراء دراسات تقويمية لبرامج كليات المجتمع.
- بناء استراتيجية تطويرية مقترحة لكليات المجتمع في ضوء التجارب الدولية.

المراجع العربية:

1- بوبشيت، الجوهرة بنت إبراهيم (1996). **إنشاء كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية: المبررات والبرامج المقترحة(دراسة ميدانية)**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

2- جردات وآخرون(1983). **مدخل إلى التربية**. عمان: المطبعة الأردنية.

3- الحبيب، عبدالرحمن بن محمد (2004). **دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.** مجلة جامعة الملك سعود. العلوم التربوية والدراسات الإسلامية. ص ص 593-650.

4- حلبي، شادي(2012). **واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي- دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)**. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد الثامن والعشرون (2).

5- حنفي، محمد ماهر(2010). **دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر**. مجلة كلية التربية ببور سعيد. العدد السابع. ص ص 235-274.

6- الزبيري، عزالدين عبد الوهاب(2011). **مدى مواءمة التخصصات العلمية التقنية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل اليمني.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة صنعاء. اليمن.

7- الشمري، سعود بن نايف(1427ه). **تصور مقترح لتطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة**. رسالة دكتوراه. كلية التربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

8- الشيخ، أحمد وآخرون، (1983). **أساليب التدريس و التدريب في كليات المجتمع**. مؤتمر كليات المجتمع- رسالة المعلم. المجلد الرابع والعشرون. 227.

9- عبدالحي، أسماء الهادي (2008). **بعض متطلبات تطبيق نظام كليات المجتمع في مصر في ضوء خبرات بعض الدول العربية والأجنبية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة المنصورة.

10- العبسي، رهيب سعيد(2017). **تصور مقترح لمواءمة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها**. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. مصر. المجلد العاشر. العدد28. ص ص 156-181.

11- عبيدات وآخرون(2001).**البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**.الأردن.عمان.دار الفكر للطباعة والنشر، ط7.

12- علوان، سحر مفلح (2001). **التفاوت في الاتجاهات المهنية بين طلبة الصف الأول ثانوي المهني في كل من الريف والمدينة في محافظة البلقاء**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

13- عميرة، إبراهيم(1981). **حتى نفهم البحث التربوي**. القاهرة. دار المعارف. ص 92.

14- قانون كليات المجتمع (1996).

15- قنديلجي، عامر(2008). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية: أسسه، أساليب مفاهيمه، أدواته**. دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة. ط1.

16- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2012). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله-أنواعه المختلفة. للعام الجامعي 2011/2010. صنعاء. أغسطس 2012.

17- مصطفى، إبراهيم وآخرون(1972). **المعجم الوسيط**. الجزء الاول. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر. إسطنبول. تركيا.

18- المطوع، نايف عبد العزيز(2011). **معوقات قيام كليات المجتمع في جامعة شقراء بدورها المأمول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**. دراسات نفسية وتربوية. ع7. 196-225.

19- الوطبان، فهد(1429ه). **مفهوم كليات المجتمع** . التقرير السنوي لكلية المجتمع. جامعة الملك سعود.

20- الهدار، شعاع (2010). **تقويم برنامج برمجيات الحاسوب بكلية المجتمع/ عدن من وجهة نظر الطلبة المتوقع تخرجهم**. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة عدن.

المراجع الأجنبية:

1- Bailey, Shirley (2009). **Student and Employer Perceptions Of Work-Based Learning in Rural Community Colleges in Mississippi**. Unpublished Phd. Faculty of Mississippi State University. p.p 1-189.

2- Dougherty.Kevin, Townsend, Barbara(2006). **Community College Missions: ATheoretical And Historical Perspective.** New Directions For Community Colleges. No.(136). Winter 2006.p.6.

3- Franco, Robert (2009). **The Civic Role Of Community Colleges**. Preparing Students for the Work Of Democracy. Available at: (accessed date13/2/2024). http://www.compact.org/resources/downloads/CCivic role-final.pdf

4- Hanson, Joe (2008**). Application-based learning: How community college business students learn to apply knowledge to their professional employment**. Unpublished Phd. Iowa State University. p.p 1-141.

5- Kasper, Henry(2002). **The Changing Role of Community College**. Occupational outlook Quarterly. Winter 2002. P 15. Available at: http://www.bls.gov/opub/ooq/2002/winter/art02.pdf.

Reasons for Students' Reluctance to Enrol in Community Colleges from the Point of View of the Deans of Yemeni Community Colleges

Shua'a Mehdi Al-haddar
Department Curriculum and Instruction

Abstract: The current research aims to identify the reasons why students are reluctant to enroll in community colleges. The research community consisted of deans of Yemeni public and private community colleges, and the data was collected through a questionnaire consisting of 21 items, prepared by the researcher to provide perceptions of the reasons for the reluctance to enroll in community colleges, including those related to the conditions of the faculties themselves, others related to students and society's outlook, in addition to the impact of the war on the education sector in general.. The questionnaire was distributed to the research sample represented by (27) deans.

The researcher reached a set of results, the most important of which are:

1- The results of the research showed that the general arithmetic mean of the responses of the members of the research sample about the reasons for the reluctance of students to enroll in community colleges from the point of view of the deans of Yemeni community colleges is 3.61, a value located at the level (high) according to the test of estimates specified in this research, which means that the research sample confirms the impact of these reasons on the phenomenon of students' reluctance to enroll in community colleges.

2- The results confirmed that there are statistically significant differences in the responses of the deans of public and private community colleges on the reasons for the reluctance of students to enroll in community colleges at a significance level of 0.05 in favor of the deans of public community colleges, which means that the deans of public community colleges are more aware of these reasons and emphasize their impact than the deans of private colleges.

Through the results reached, the researcher recommends a number of recommendations, the most important of which are:

- Activating the role of community colleges in meeting the needs of the labor market.
- Evaluating and developing community college programs.
- Educating secondary school students about the importance of community colleges to change the inferior view of this system of education.

Keywords: Reluctance - Enrollment - Community colleges.